مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الثاني – إبريل 2021

دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية).

The role of transparency in rationalizing accounting estimates Provision for loan losses in commercial banks (An applied study)

بحث مقدم من:

عبد الجليل حسن عبد الدايم عبد الجليل

إشراف

الأستاذ الدكتور
زين العابدين سعيد فارس
أستاذ المحاسبة المتفرغ بالكلية
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

الدكتور
السيد عباس السيد
مدرس المحاسبة والمراجعة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية للمساهمة في استقرار البنوك التجارية، وقد استندت البحث إلي افتراضين أساسين وهما استخدام البنوك التجارية المصرية الخاصة مخصصات قروض كأداة لإدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي. ومساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة منذ عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض.

وقد تم استكمال الدراسة بجمع وتحليل البيانات المالية للبنوك المستهدفة لفحص تقاريرها المالية خلال الفترة (2000-2019) م وقد تم تقسيمها إلى فترتين منفصلتين، الفترة الأولى فهي من عام (2000-2008) م أي قبل تطبيق القواعد البنك المركزي لتقدير مخصصات خسائر القروض، وأما الفترة الثانية فهي الفترة من عام (2009-2019) م أي بعد تطبيق أسس وتعليمات البنك المركزي الجديدة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن قبل تطبيق قواعد البنك المركزي كانت تستخدم البنوك التجارية المصرية مخصصات القروض في إدارة الأرباح. ولكن بعد تطبيق القواعد الجديدة وجد أن البنوك كبيرة الحجم أقل شراسة في استخدام مخصصات القروض في ادارة الأرباح من البنوك صغيرة الحجم.

الكلمات الرئيسية: الشفافية- التقديرات المحاسبة-- مخصص خسائر القروض.

Abstract:

The research aimed to determine the role of transparency in rationalizing accounting estimates to contribute to the stability of commercial banks. The research was based on two basic assumptions, namely, the use of private Egyptian commercial banks as loan allocations as a tool for managing profits before applying the rules of the Central Bank. And the contribution of the Central Bank's rules issued since 2008 in reducing the degree of Egyptian commercial banks 'practice of profit management behavior by using loan allocations. The study was completed by collecting and analyzing the financial data of the targeted banks to examine their financial reports during the period (2000-2019), and it was divided into two separate periods, the first period being from the year (2000-2008), i.e. before the application of the central bank rules for estimating loan loss provisions, As for the second period, it is the period from (2009-2019), that is, after the application of the new principles and instructions of the Central Bank.

The study reached several conclusions, the most important of which is that before implementing the Central Bank rules, Egyptian commercial banks used loan allocations to manage profits. However, after implementing the new rules, it was found that large-sized banks were less aggressive in using loan provisions to manage profits than smaller banks.

Key words: Transparency - Accounting Estimates -- Loan Loss Provision.

أولاً: المقدمة:

تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد، ليس فقط لخصائصها الفريدة ودورها في السوق، ولكن أيضا لدورها المحوري خلال الأزمة المالية العالمية (Manganaris, P., Beccalli, E., & Dimitropoulos, P., (2017). حيث إن من أهم أدوارها أنها تقوم بتجميع الموارد ومحاولة استخدامها في نشاطات مدرّة للعائد في ظل أقل قدر من المخاطرة. ولقد زاد الاهتمام في العقود الثلاثة الأخيرة بمفهوم الشفافية في مختلف المجالات خاصة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمحاسبية، ولكنها نالت أهمية خاصة في المجال المحاسبي (غنيمي ،2011).

وأصبح الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فالنظام المالي يكون مستقراً إذا تميز بتقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وادارتها، واستمرار القدرة على أداء وظائفه اساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية (شيناسي، 2005).

وتعد الشفافية أساس قيام السوق المالي السليم وأساس نجاحه واستمرار نشاطه، وشفافية القوائم المالية توفر جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات الحالية لإزالة الغش ومنع اعطاء معلومات كافية وملائمة عن المنشأة وتعكس بصورة شفافة كافة المعلومات التي تؤثر في قرارهم الاستثماري (إبراهيم، 2009).

وتحظى موضوعية التقديرات المحاسبية وأثرها على القوائم المالية باهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الاخيرة، سواء على مستوى الهيئات المهنية، أو مستخدمي القوائم المالية، وذلك لما لهذه التقديرات من تأثير على درجة افصاح القوائم المالية، والذي قد يؤثر بدورة على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المستخدمة لها، والتي يسعى كل منهما لتحقيق الرشد الاقتصادي عند اتخاذ القرارات.

ويمكن ملاحظة زيادة استخدام التقديرات المحاسبية من خلال المعايير الدولية للمحاسبة حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو2014م الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، والمتعلّق بالأدوات والمخصصات المالية. وحلّ هذا المعيار محلّ معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس. ويقدّم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والاضمحلال ومحاسبة التحوّط. والمعيار الدولي الجديد أصبح إلزامياً من عام 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. كما يجب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. ويمكن القول في شكل عام، إن هذا المعيار جاء استجابة لدروس الأزمة المالية

العالمية، حيث اتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقّق منها. أما المعيار الجديد، فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثّر أو عدم الدفع من جانب المقترض. وهذا بدورة يؤكد على زيادة استخدام الادارة للتقديرات المحاسبية التي تؤثر على شفافية القوائم المالية.

وتعتبر التقديرات المحاسبية وشيوع استخدامها عند إعداد القوائم المالية امراً ليس بالجديد، ولكن الجديد هو زيادة استخدامها نظرا لاتجاه واضعي المعايير ناحية المحاسبة على أساس القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية والتي ترتكز على التقدير المحاسبي (عبد الملك، 2016).

ومن مظاهر التقديرات المحاسبية التأخر في الاعتراف بالخسائر المتوقعة الذي يعد مظهر من مظاهر السلوك الانتهازي لمخصصات القروض الذي تفقد من شفافية البنوك ويزيد من عدم اليقين لدى المستثمرين حول الأسس المصرفية بما يجعل القوائم المالية مضللة (Bushman,R.& C. Williams.,2015)

وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى تقييم دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية والتي تساهم بدورها في استقرار البنوك التجارية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تواجه البنوك التجارية أزمات ومخاطر مالية عديدة منها مخاطر السيولة، الصرف، وخطر الإعسار وهو ما يهدد القطاع المصرفي لأي دولة ويهدد استقرارها المالي، حيث الأزمات المالية التي يوجهها البنك سوف تؤثر على الاقتصاد الوطني. قد عززت الأزمة المالية العالمية الأخيرة اعتقاداً واسعاً بأن المؤسسات المصرفية تفتقر للشفافية عند عرض المعلومات المالية الخاصة بها(Flannery, M., Kwan, S., 2013 & Bushman, R. 2014) Nimalendran, M.

وأصبحت قضية الحصول على المعلومات وسهولة الحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على الاطراف الخارجية لأنهم يحتاجوا إلى بيانات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية. وعلى الرغم من أن القوائم المالية يتم إعدادها استناداً إلى معايير المحاسبة المالية ألا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق

محاسبية مختلفة لمعالجة نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية؛ وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية، ومن ناحية أخرى المرونة في تأجيل أو تقديم الاعتراف بالخسائر المتوقعة قد ينتج عنه قوائم مالية مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية.

وتمثل التقديرات المحاسبية أحد حدود الاستقرار للبنوك ولكنها تواجه بعض الصعوبات والمشكلات المصاحبة لها وهي:

أ- ارتباط التقديرات المحاسبية بظروف عدم التأكد من نتائج أحداث المحتمل وقوعها مستقبلاً.

ب- اعتماد التقديرات المحاسبية على أعمال الاجتهاد والتقدير الشخصي للإدارة البنوك، وبالتالي فإن عدم دقة وموضوعية التقديرات يؤدي إلى وجود مخاطر تحريف معلومات القوائم المالية سواء بشكل متعمد أو غير متعمد.

ج- تكون مجالاً خصباً للتلاعب في القوائم المالية بطرق قد تبدو مشروعه.

قد تمارس الإدارة السلوك الانتهازي بما يتوافق مع سلطتها للتقديرات المحاسبية بالإضافة إلى الخيارات المحاسبية وتفضيل مصالحهم الشخصية على مصالح الأطراف الخارجية في الحصول على مكافآت بدون وجه حق. ومن أمثلة ذلك تأخير الاعتراف بالخسائر المتوقعة، عندما لا يتم تسجيل المصروفات الجارية في جزء من الخسائر المتوقع حدوثها في المستقبل. وهذا له عدة آثار. أولاً، يمكن أن يؤدي تأخير الاعتراف بالخسائر المتوقعة إلى إخفاء سمات أخطار محفظة القروض وإخفاء غطاء رأس المال الحقيقية عن طريق خلط الخسائر المتوقعة غير المعترف بها إلى جانب رأس المال المتاح للتخفيف من الخسائر غير المتوقعة. وثانياً، نظراً لأن الخسائر المتوقعة غير المعترف بها سوف يتم الاعتراف بها في المتوسط في المستقبل، فإن التأخر في الاعتراف يخلق خسائر متراكمة غير معترف بها ترحل إلى المستقبل. ويمكن أن تؤدي الخسائر المتراكمة إلى زيادة المخاوف المتعلقة بكفاية رأس المال خلال فترات الركود الاقتصادي من خلال الإضرار بقدرة احتياطي خسائر القروض على تغطية خسائر القروض غير المتوقعة وفقدان الخسائر من الفترات السابقة. وبالتالي، يمكن أن يؤثر التأخر في احتساب الخسائر بشكل مباشر على قدرة البنك مما يؤدي الي هشاشة البنك.

ومن المشكلات الرئيسية التي تؤدي إلى انهيار القطاع المصرفي الافتقار إلى الشفافية في المجال المحاسبي؛ وذلك من خلال عدم توفر الشفافية بالقدر الكافي في كل المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية وتقارير مراقبي الحسابات، مما أدى إلى أزمات مالية ومشاكل حسابية لا حصر لها أدت لزعزعة ثقة المستثمرين في دقة المعلومات التي يحصلون عليها، مما ترتب عليها انهيارات اقتصادية للعديد من الكيانات الاقتصادية على مستوى العالم.

ونلاحظ أنه هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت موضوع الشفافية في المجال المحاسبي، وأيضا هناك مشكلة الحصول على قوائم مالية مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية وذلك لإعداد القوائم المالية وفق معايير محاسبية مختلفة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- ماهية الشفافية المحاسبية، وخصائصها، ومدي علاقتها بالتقديرات المحاسبية؟

2- ما واقع شفافية تكوين مخصصات القروض بالبنوك التجارية المصرية في ظل قواعد البنك المركزي ومعيار IFRS9 ومقررات بازل III؟

3- هل يمكن إجراء دراسة تحليلية لقياس أثر الشفافية في تقديرات مخصص القروض والسلفيات على تحقيق استقرار البنوك التجارية في مصر؟

ثالثاً: أهداف البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهميته فإن الهدف الرئيسي للبحث يتمثل في "تقييم دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية للمساهمة في استقرار البنوك التجارية "، ويمكن تقسيم هذا الهدف إلى أهداف فرعية تتمثل في التالي:

1- دراسة الشفافية المحاسبية، وخصائصها، ومدي علاقتها بالتقديرات المحاسبية.
2- دراسة واقع شفافية تكوين مخصصات القروض بالبنوك التجارية المصرية في ظل قواعد البنك المركزي ومعيار IFRS9 ومقررات بازل III.
3- إجراء دراسة تحليلية لقياس أثر الشفافية في تقديرات مخصص القروض والسلفيات على تحقيق استقرار البنوك التجارية في مصر.

رابعاً: أهمية البحث:

في ضوء طبيعة ومشكلة البحث فإن أهميته تنبع من أنه موضوع يتعلق بجوهر المحاسبة المالية والقطاع المصرفي، وتنقسم الأهمية إلى ما يلي:

1) الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من الآتي:

أ- البنوك التجارية هي عصب القطاع المالي لأي اقتصاد دولة. وتزايد الاهتمام بتحقيق الشفافية للتقارير المالية التي أصبحت مطلباً هاماً في الآونة الأخيرة.

ب- زيادة استخدام موضوع التقديرات المحاسبية وخاصة تقدير الخسائر المتوقعة ومخصصاتها بالتطبيق على البنوك المصرية.

2) الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذا البحث العملية في الآتي: -

أ-شفافية التقديرات المحاسبية ينعكس على جودة التقارير المالية مما يؤدى إلى استفادة مستخدمي هذه التقارير المالية؛ ويساعدهم على اتخاذ قراراتهم.

ب- تقليل السلوك الانتهازي للإدارة عن طريق شفافية التقديرات المحاسبية.

ج- انخفاض أخطار السيولة والمخاطر غير المتوقعة للبنوك عن طريق شفافية التقديرات المحاسبية.

خامساً: مفاهيم عنوان البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، فإن مفاهيم عنوان البحث تتبلور في الآتي:

- دراسة تحليلية: وصف وتحليل الظاهرة موضوع البحث وتحديد إطار لهذه الظاهرة.
- دور: المهمة أو الوظيفة التي يمكن القيام بها في ضوء المعايير المهنية والتشريعات المرتبطة بالمهنة.
- الشفافية: هي توفير لأصحاب المصلحة الخارجيين معلومات موثوقة ذات صلة عن الأداء الدوري والمركز المالي ونموذج الأعمال والحكومة ومخاطر البنوك. وأصحاب المصلحة الخارجين هم المودعين والمستثمرين والمقترضين والأطراف المقابلة والهيئات التنظيمية وواضعي السياسات والمنافسين(Bushman, R, M.,2016) .
- ترشيد: هو الاستخدام العقلاني للأمور والاعتدال وحسن التصرف لتعظيم المنفعة في ظروف معينة.
- التقديرات المحاسبية: هي إعطاء قيمة تقديرية للعنصر في ظل غياب الوسيلة الدقيقة لقياسه، ومن أمثلة ذلك (أحمد رجب عبد الملك، مرجع سبق ذكره). مخصص تخفيض المخزون وحسابات المدينون، ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومخصص توزيع تكلفة الأصول الثابتة على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة، ومخصص الخسائر الناتجة عن

دعاوي قضائية، ومخصص مقابلة التزامات خلال فترة الضمان، مخصص الخسائر في عقود المقاولات تحت التنفيذ، الضرائب المؤجلة، الإيرادات المستحقة.

- المساهمة: المساعدة والمشاركة والاعانة في تحقيق شيء ما.
- استقرار (Acharya, V., & Ryan, S. , 2016). يعرف الاستقرار على أنه القدرة الثابتة للمؤسسات التي لديها مشاريع ذات قيمة حالية إيجابية في الحصول على تمويل لهذه المشاريع عبر مراحل دورة الأعمال أو دورة الائتمان.
- البنوك التجارية: هي البنوك التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

سادساً: افتراضات البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومفاهيم عنوانه، يمكن بلورة افتراضات البحث على النحو التالي:

الافتراض الأول:

- الافتراض العدمي: عدم استخدام البنوك التجارية المصرية لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة.
- الافتراض البديل: استخدام البنوك التجارية المصرية الخاصة المخصصات القروض كأداة لإدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة.

الافتراض الثاني:

- الافتراض العدمي: عدم مساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة منذ عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض
- الافتراض البديل: مساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة منذ عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض.

سابعاً: حدود ومجال البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه، وافتراضاته، فإن الباحث يتعرض التالي:

1- الشفافية فيما يرتبط بالتقديرات المحاسبية للبنوك التجارية.

2- التقديرات المحاسبية التي تتعلق بالبنوك.

3- مجتمع الدراسة هو البنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية.

ثامناً: منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث استخدام الباحث المنهج العلمي المعاصر المتكامل الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يستخدم:

1- المنهج الاستقرائي: الذي يعتمد على الملاحظة والاستنتاج والتحليل العلمي للظواهر، في ضوئه سيتم الاعتماد عليه من خلال المصادر العربية والاجنبية المتعلقة بموضوع البحث وما يتوافر من مراجع علمية تخدم أهداف البحث، في التعرف على كلا من الشفافية وكيفية قياسها والتقديرات المحاسبية وعوامل استقرار البنوك التجارية.

2- المنهج الاستنباطي: الذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي من خلال الدراسة التطبيقية واستنباط أهم النتائج منها للتحقق من صحة أو عدم صحة فروض البحث.

تاسعاً: تطبيق البحث وإظهار النتائج:

1) تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

أ) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الخاصة في مصر وعددها (30) بنك.

ب) عينة الدراسة ومدتها:

تتكون عينة الدراسة من (15) بنك من بنوك مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث باختيارها بشكل عشوائي؛ وقد روعي فيها تسجيلها في البورصة وبها بنوك ذات رأس مال كبير وأخري صغير، وتمثل العينة المختارة حوالي50% وبعدد مشاهدات يتجاوز الثلاثون مشاهدة لمراعاة التوزيع الطبيعي، ومن ثم تمثل العينة مجتمع الدراسة من وجهة النظر الإحصائية.

والجدول التالي يوضح أسماء البنوك الداخلة في عينة الدراسة:

جدول (1): أسماء بنوك عينة الدراسة.

م	أسماء البنوك	م	أسماء البنوك
1	البنك التجاري الدولي	9	بنك الاستثمار العربي
2	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	10	البنك الأهلي الكويتي
3	بنك مصر إيران للتنمية	11	بنك عوده
4	كريدي أجريكول	12	البنك الأهلي المتحد
5	بنك بلوم	13	بنك البركة
6	بنك قناة السويس	14	بنك الكويت الوطني
7	بنك الإمارات دبي الوطني	15	مصرف أبو ظبي الإسلامي
8	بنك قطر الوطني الأهلي		

أما بالنسبة للفترة المستخدمة في الدراسة فتم تقسيمها إلى فترتين منفصلتين، الفترة الأولى فهي من عام 2000-٢٠٠٨م أي قبل تطبيق القواعد البنك المركزي لتقدير مخصصات خسائر القروض، وأما الفترة الثانية فهي الفترة من عام ٢٠٠٩-2019م أي بعد تطبيق أسس وتعليمات البنك المركزي الجديدة.

2) النموذج المستخدم في الدراسة:

يتبع الباحث نفس النموذج المستخدم بدراسات (Barth, et. al, 2012 and van Oosterbosch, 2010) وفي ضوء هذه الدراسات يفترض الباحث بشكل رئيسي أن مديونون البنوك يقوموا بشكل دوري بدراسة نسبة صافي الربح من نشاط التشغيل ، حيث تحدد إدارة البنك ما إذا كانت ستلجأ إلى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح أم لا. ويستخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد لقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة مخصصات خسائر القروض بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي وهو نسبة صافي الربح قبل مخصصات القروض والضرائب ومتغيرات التحكم. وبالتالي عند اختبار الفرض الأول إذا كان معامل الارتباط لمتغير صافي الربح قبل المخصصات موجب فهذا يعطي دليلاً عمليا على استخدام المخصصات في إدارة الأرباح والعكس صحيح، ويتوقع الباحث فيما يخص فترة ما قبل تطبيق تعليمات عام ٢٠٠٨ ممارسة البنوك لسلوك إدارة الأرباح نظراً لاعتماد طريقة تكوين المخصصات بالكامل على التقدير

الشخصي لموظفي الائتمان. وعند اختبار الفرض الثاني يتوقع الباحث ألا يؤدي تطبيق القواعد الجديدة أيضا إلى منع استخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح، ولكن يمكن أن يؤدي فقط الى الحد من شراسة نشاط إدارة الأرباح والمبرر الذي يستند الباحث عليه هو اعتماد المعالجة الجديدة على التقديرات الشخصية لموظفي الائتمان عند تقدير قيمة الاضمحلال في قيمة لقروض الممنوحة للعملاء.

النموذج المستخدم في اختبار الفرض الأول خلال الفترة (2000- 2008م):

النموذج المستخدم خلال الفترة الأولى قبل تطبيق أسس الاعتراف والقياس المحاسبي الجديدة:

$$LLP_{it} = B_o + B_1\ NPPT_{it} + controls + E_{it}$$

وقد اختلفت أنواع متغيرات التحكم **Controls** المستخدمة في الدراسات السابقة، وذلك من دراسة لأخرى، لكن غالباً ما تعلقت تلك المتغيرات بخصائص البنوك التي دخلت عينة الدراسة كحجم البنك كما استخدم بدراسة(**Barth, et.al, 2012**) وكذلك مدى تسجيل البنك ببورصة الأوراق المالية أو التعليمات والقواعد الجديدة المطبقة بمعرفة الجهات الرقابية كاتفاقية بازل أو معايير التقارير المالية **IFRS** بديلاً عن معايير المحاسبة الدولية ونسبة القروض إلي اجمالي ابداعات العملاء، ونسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.

ومعادلة النموذج كانت كالتالي:

$$LLP_{it} = B_0 + B_1 NPPT_{it} + B_2\ SIZE_{it} + B_3 LD + B_4 DE + Ei \ldots\ldots\ldots (1)$$

❖ **المتغير التابع:**

LLP_{it}: وهو مخصص خسائر القروض loan losses Provision بالبنك (i) خلال السنة (t)

.

❖ **المتغير المستقل الرئيسي:**

$NPPT_{it}$ = صافي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب Net profit before loan losses provision ويتم قياسه كالتالي:

$$NPPT_{it} = (NP_{it} + T_{it} + LLP) \div TAs$$

حيث أن:

$NPPT_{it}$ = نسبة صافي ربح البنك قبل مخصص خسائر القروض للبنك i خلال السنة t.

NP_{it} = Net Profit صافي الربح للبنك i خلال السنة t.

T_{it} = Taxes ضرائب الدخل للبنك i خلال السنة t.

LLP = مخصص خسائر القروض.

TAs = إجمالي الأصول.

ويعتبر الباحث أن البنك ممارس سلوك إدارة الأرباح إذا ما وجدت قيمة معامل الارتباط لمتغير مخصص خسائر القروض موجبة أي متناسباً طردياً مع قيمة صافي الربح قبل المخصصات والضرائب NPPTوالعكس صحيح، بمعنى أن إدارة البنك عندما تجد أن نسبة صافي الربح منخفضة ولا ترقى للمستوى المطلوب تلجأ إلى تخفيض قيمة مخصص خسائر القروضLLP حتى ترتفع نسبة صافي الربح للمستوى المطلوب والعكس صحيح، وقد وجدت العلاقة ايجابية ببعض الدراسات السابقة منها دراسة (Collins .et al,2016 and Greenawalt 1988)،

والبعض الآخر انتهى إلى عدم إثبات العلاقة الايجابية منها دراسات كل من (Beatty, et.al 1995 and Wetmore & Brick , 1994)

❖ المتغيرات الضابطة:

يتحكم في النموذج السابق بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر في المتغير التابع وهو نسبة مخصص خسائر القروض ومنها:

-متغير $SIZE_{it}$ (حجم البنك):

متغير الحجم حيث تم استخدامه بشكل ملحوظ في أغلب الدراسات السابقة، وانتهت بعض الدراسات الى وجود تأثير معنوي لهذا المتغير في عملية إدارة الأرباح، ومع ذلك انتهت بعض الدراسات الأخرى الى وجود التأثير العكسي المعنوي لهذا المتغير على سلوك إدارة الأرباح مثل دراسة (Llukani & Karapici، 2013)، وذلك لأن البنك كبير الحجم دائما ما تراجع حساباته بمعرفة مراجع حسابات خارجي أيضا كبير الحجم، والأخير يتمتع بسمعة كبيرة لا تسمح له بالتغاضي عن أي ممارسات الادارة الأرباح تؤدي الى إحداث تحريف متعمد للقوائم المالية بهذه البنوك، من جهة أخرى بحسب رأي Llukani & Karapici تتمتع البنوك كبيرة الحجم بسمعة كبيرة مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم ، وهو سبب كافي يجعل البنك كبير الحجم لا يجازف بهذه السمعة أمام مساهميه، ويضاف الى ما سبق أن البنك كبير الحجم لديه في الغالب نظم للرقابة الداخلية تجعل ممارسات إدارة الأرباح أقل من البنك صغير الحجم ، وهذا الطرح وجد ما يدعمه ببعض الدراسات

، حيث توصل بعض الباحثين أمثال كل من (Kim ; Liu & Rhee, 2003) إلى أن المنشآت كبيرة الحجم تنخفض لديها ممارسات ادارة الأرباح نظرا لأنها تعتنق مبادئ حوكمة الشركات فضلا عن امتلاكها نظم للرقابة الداخلية تتمتع بالقوة ، فضلا عن توافر لجان للمراجعة داخل أروقة هذه المنشآت تمنع ممارسات إدارة الأرباح من مهدها ، وهكذا من العرض السابق يتضح للباحث عدم اتفاق الباحثين على تأثير موحد لحجم البنك على سلوك إدارة الأرباح، من جهة أخرى توصل كل من (Burgstahler & Dichev, 1997) إلى أن المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء تدير أرباحها بهدف تفادي الخسائر، في حين أن بعض الدراسات الأخرى كدراسة

(Degeorge; Patel & Zeckhauser,1999) توصلت إلى أن الشركات الكبيرة والأقدم من حيث تاريخ إنشائها لديها خبرات في تفادي الخسائر وبالتالي يتوقع الباحث التأثير الإيجابي بين سلوك إدارة الأرباح و حجم البنك.

-متغير DE (نسبة إجمالي الديون: إجمالي حقوق الملكية):

ويقاس بقسمة مجمل الديون على مجمل حقوق الملكية، فكلما زادت نسبة الديون الى حقوق الملكية كلما زادت المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري الخاص، وهنا يمكن لمديري تلك البنوك أن يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات خسائر القروض حتى يتم تخفيض مخاطر الائتمان، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فتزداد بالتبعية حقوق الملكية فتنخفض المخاطر المحتمل حدوثها، وبشكل عام يتوقع الباحث العلاقة العكسية كما توصلت إليه دراسة (Zoubi & Al-Khazali 2007) .

-متغير LD (نسبة القروض الممنوحة للعملاء: إجمالي الالتزامات):

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما احتاج البنك مزيد من التمويل الخارجي، وهنا يمكن لمديري البنوك التجارية الخاصة أن يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات القروض والسلفيات حتى يتم تخفيض أخطار الائتمان، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فيجتذب البنك بهذا الأجراء المودعون، وبشكل عام يتوقع الباحث العلاقة العكسية.

النموذج المستخدم في اختبار الفرض الثاني فترة (2009-2019):

يستخدم الباحث النموذج التالي

$$LLP_{it} = B_0 + B_1\ NPPT_{it} + B_2\mathbf{CBL}^*\ NPPT_{it} + B_3\ SIZE_{it} + \mathbf{B_4\ LD} + \mathbf{B_5 DE} + \mathbf{E_i} \quad \text{.....(2)}$$

وهي نفس المتغيرات المستخدمة في اختبار الفرض رقم (1) (سواء المتغير التابع أو تلك المستقلة)، لكن الباحث أضاف إليها متغير جديد يسمى تعليمات البنك المركزي مضروباً في صافي الربح قبل مخصص خسائر القروض ويرمز له بالرمز $CBL*NPPT_{it}$.

طريقة قياس متغير CBL * NPPT:

يقاس متغير التعليمات كما قيس بالدراسات السابقة من خلال استخدام أسلوب المتغيرات الوهمية، Dummy variables حيث يعطى القيمة واحد للبنوك خلال الفترة (من ٢٠٠٩-2019) وهي فترة تطبيق القواعد والأسس الجديدة، والقيمة صفر من خلال الفترة (2005 – 2008) وهي فترة ما قبل تطبيق القواعد والأسس محل الدراسة، ثم يضرب متغير التعليمات x متغير صافي الربح قبل مخصصات خسائر القروض، والهدف من إدراج هذا المتغير هو قياس تأثير تطبيق قواعد البنك المركزي التي تم إرسالها للبنوك في شكل (تعليمات) على سلوك إدارة الارباح.

4) أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:

استخدام الباحث بعض الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.25 وحساب بعض النسب كاللوغاريتم الطبيعي والمتوسط والانحراف المعياري، فضلا عن إعداد الجداول اللازمة، وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة كانت على النحو التالي:

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality:

سيقوم الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار – Kolmogorov Smirnov.

الارتباط وفقاً معامل بيرسون:

حيث يقيس الاختبار المذكور علاقة المتغير التابع ببقية المتغيرات المستقلة، إضافة إلى قياس علاقة المتغيرات المستقلة ببعضها البعض.

أسلوب الانحدار المتعدد Stepwise Regression:

حيث يمكن الاستفادة من نموذج الانحدار المتعدد في قياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصصات بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي ومتغيرات التحكم.

اختبار T العينتين مستقلتين Mann – Witny test:

وهو أحد الاختبارات اللامعلمية ويقيس مدى وجود فروق جوهرية بين متوسط مجتمعين، وفي هذه الدراسة سيستخدم الباحث هذا الاختبار لقياس متوسط قيمة المخصصات المكونة بمعرفة البنوك قبل تطبيق قواعد البنك المركزي لعام ٢٠٠٨، وقيمة المخصصات بعد تطبيق نفس القواعد، والهدف ممثل في تحديد ما إذا كانت القواعد البنك المركزي الجديدة المطبقة تأثيراً ملموسة على تغيير أسلوب تكوين مخصصات القروض، تمهيدا لقياس هل هذا التغيير يصب في اتجاه تخفيض سلوك إدارة الأرباح من عدمه.

5)عرض نتائج الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء العناصر التالية:

- **توصيف متغيرات الدراسة.**
- **تحليل مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي (فترة 2000 – ٢٠٠٨)م.**
- **تحليل مدى استخدام مخصصات القروض في ادارة الأرباح بعد تطبيق قواعد البنك المركزي (2009-2019)م.**
- **نتائج اختبار فروض الدراسة:**

أ) توصيف متغيرات الدراسة:

قام الباحث بتشغيل البيانات لهذه العينة من عام 2000 – ٢٠٠٨م لفحص ما إذا كانت البنوك المصرية التجارية الخاصة استخدمت مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح أم لا، وكانت نتائج التحليل الاحصائي ممثلة في الحصول على الآتي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Tests of Normality – للمتغيرات خلال الفترة (2000-2019):**

فقد استخدم الباحث اختبار كولمجروف– سمرنو لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن

يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة أكبر من(0.05)أمام جميع متغيرات الدراسة، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (2):

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات خلال الفترة (2000-2019) م

المتغيرات	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirno	
	Z	P-value
LLP	2.57	0.074
NPPT	3.1	0.0871
SIZE	2.98	0.102
DE	1.87	0.066
LD	2.97	0.082

يتضح من الجدول السابق مستوي الدلالة P-value أكبر من 0.05 أمام جميع المتغيرات مما يعني أنه جميعها يتبع التوزيع الطبيعي.

❖ توصيف متغيرات الدراسة:

جدول (3):

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة للفترة من (2000-2019) م

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
LLP	0.0997	0.067
NPPT	0.0851	0.055
SIZE	11.69	2.652
DE	18.65	37.59
LD	0.748	0.687

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن متوسط مخصصات خسائر القروض LLP كان 0.0997 وبانحراف معياري يبلغ 0.067.
- أن متوسط صافي الربح قبل المخصصات والضرائبNPPT كان حوالي 0.0851 وبانحراف معياري يبلغ 0.055.
- أن متوسط حجم البنكSIZE مقوماً باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول فيبلغ 11.69.
- أن متوسط نسبة الديون إلى حقوق الملكيةDE يبلغ 18.65 بانحراف معياري 37.59 وبانحراف معياري يبلغ 2.652.
- أن متوسط نسبة القروض الممنوحة للعملاء إلى اجمالي الالتزاماتLD يبلغ 0.748 بانحراف معياري 0.687.

ب) تحليل مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي (فترة 2000 – 2008) م:

❖ مصفوفة الارتباط وفقاً معامل بيرسون:

جدول (4):

مصفوفة الارتباط خلال (2000–2008) قبل تطبيق القواعد الجديدة.

المتغيرات		LLP	NPPT	SIZE	DE	LD
LLP	r	1	0.976	0.581−	0.085−	0.056−
	p-value		0.000	0.000	0.276	0.347
NPPT	r		1	0.451−	0.109−	0.026−
	p-value			0.000	0.221	0.428
Size	r			1	0.051	0.07
	p-value				0.36	0.312
DE	r				1	0.028−
	p-value					0.423
LD	r					1
	p-value					

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **توجد علاقة طردية معنوية قوية بين كلا من مخصص خسائر القروض LLPوصافي الربح قبل المخصصات والضرائبNPPT، حيث معامل الارتباط يبلغ 0.976 ومستوي الدلالة** p-value **أقل من** 0.01
- **توجد علاقة عكسية معنوية متوسطة بين كلا من مخصص خسائر القروض LLP، وحجم البنك**SIZE **حيث معامل الارتباط يبلغ -0.581 ومستوي الدلالة** p-value **أقل من 0.01. وهذا يعني أنه ينخفض سلوك إدارة الأرباح في البنوك كبيرة الحجم والعكس صحيح.**

❖ **نموذج الارتباط بين متغيرات النموذج:**

جدول (5):

نموذج الارتباط قبل (2000-2008) م

معامل الارتباط	معامل التحديد	الخطأ المعياري	نتائجF-test	
			قيمة الاختبار	p-value
0.911	0.829	0.011	17.19	0.000

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- **معامل الارتباط بين متغيرات النموذج يبلغ0.911 وهو ارتباط موجب يعكس علاقة قوية تكوين مخصصات خسائر القروض؛ وصافي الربح قبل تكوين المخصصات والضرائب.**
- **أن صافي الربح قبل مخصصات خسائر القروض يفسر 82.9% تقريباً من تكوين هذه المخصصات، ويؤكد على ذلك صغر الخطأ المعياري ويبلغ 0.011.**
- **قيمة p-value أمام اختبار F أقل من 0.05 وهذا يعني جودة النموذج المكون بين تكوين مخصصات القروض والسلفيات وصافي الربح قبل تكوين المخصصات والضرائب.**

❖ **نموذج الانحدار بين متغيرات النموذج:**

جدول (6):

معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج خلال الفترة (2000-2008) م

	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	نتائج t-test	
			قيمة الاختبار	p-value
الثابت	0.023-	0.004	6.087-	0.000
NPPT	1.138	0.001	35.171	0.000

مع ملاحظة أن برنامج التحليل الاحصائي SPSS استبعد Excluded باقي المتغيرات من معادلة الانحدار وهي كل من متغير الحجم واجمالي الديون: حقوق الملكية، واجمالي القروض: الديون لوجود إما ازدواج خطي بين أكثر من متغيرين Multicollinearity أو ازدواج خطي بين متغيرين Collinearity، والدليل أن قيمة إحصائيات الازدواج الخطي كانت (0.687 – 0.751 – 0.629) للمتغيرات الثلاثة المستبعدة على التوالي (انظر الجدول التالي عمود Collinearity Statistics)، وكانت بيانات هذه المتغيرات المستثناة كالتالي:

جدول (7):

المتغيرات المستبعدة من النموذج خلال الفترة (2000-2008) م

المتغيرات في النموذج	معامل الانحدار	نتائج t-test		الارتباط الجزئي	Collinearity Statistics
		قيمة الاختبار	p-value		Tolerance
SIZE	0.032-	0.612-	0.321	0.120-	0.687
DE	0.063	0.547	0.512	0.185	0.751
LD	0.22-	0.891-	0.417	0.117	0.629

وبتحليل معاملات نموذج الانحدار قبل تطبيق قواعد البنك المركزي المصري خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٨) م:

(1)بالرجوع إلى معامل الانحدار لمتغير صافي الربح قبل المخصصات والضرائب NPPT يبلغ 1.874وبدرجة عالية من المعنوية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة p- value أقل من 0.01مما يعطي دلالة إحصائية للباحث على أن البنوك التجارية الخاصة قد استخدمت بالفعل مخصصات القروض في إدارة الأرباح، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨م أي قبل تطبيق

التعليمات محل الدراسة، ولا تدعم هذه النتيجة فرض الدراسة الأول المنادي بعدم استخدام مديري البنوك التجارية المصرية الخاصة المخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق تعليمات البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات كل من Anandarajan،((et.al,2007 وكذلك دراسة، van Oosterbosch 2010, أبعد من ذلك تتفق هذه النتائج تماماً مع دراسة (2008) (Fonseca &Gonzalez,2008) الدولية التي شملت 40 دولة منها مصر، وأكدت على ممارسة البنوك المصرية (إلى جانب بنوك بعض الدول الأخرى لسلوك إدارة الأرباح، حيث ذكر بالدراسة ما يلي:

A positive relation between LLP and bank earnings in 13 countries (Brazil, Chile, Denmark, Egypt, Italy, Kenya, Korea, Peru, Philippines, Portugal, Spain, Sweden, and Venezuela), p. 13.

(2)أن معامل الانحدار بالنسبة لمتغير حجم البنك SIZE يعطي قيمة سالبة بقيمة −0.032 ولكنه غير معنوي حيث مستوي الدلالة أكبر من 0.05عكس ما أعطى معامل الارتباط لنفس المتغير عند تحليل مصفوفة الارتباط وفق معامل بيرسون، بما يعني ارتباط متغير الحجم عكسياً مع مخصصات القروض منفرداً، أما مع وجود باقي العوامل المتغيرات المستقلة الأخرى لا تصبح علاقته بالمتغير التابع معنوية، مما يعني أنه كلما زاد حجم البنك كلما انخفضت درجة إدارة الأرباح.

(3) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي الديون: حقوق الملكية DE يعطي قيمة موجبة بقيمة 0.063 ولكنه غير معنوي حيث p−value أكبر من 0.05.

(4) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي الديون: حقوق الملكية LD يعطي قيمة سالبة بقيمة −0.022 ولكنه غير معنوي حيث p−Value أكبر من 0.05لكنه يتفق مع توقع الباحث بما يعني أن مديري البنوك التجارية الخاصة يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات خسائر القروض حتى يتم تخفيض أخطار الائتمان، مما يترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فيجتذب البنك بهذا الأجراء المودعون، وبشكل عام يتفق ذلك مع توقع الباحث العلاقة العكسية ويتسق مع دراسة (Zoubi & Al−Khazali 2007).

(5)

ج) تحليل مدى استخدام مخصصات القروض في ادارة الأرباح بعد تطبيق قواعد البنك المركزي (2009−2019) م:

يهدف هذا الجزء إلى اختبار مدى ممارسة مديري البنوك التجارية الخاصة السلوك إدارة الأرباح، أو الحد من قوته على أقل تقدير، مما يستدعي إجراء تحليل أكثر عمقا، ومن ثم لتحقيق ذاك الغرض فسيقوم الباحث بإجراء تحليل عملي كالتالي:

❖ **تحليل الارتباط وفقاً معامل بيرسون – بعد تطبيق القواعد الجديدة:**

جدول (8)

معاملات الارتباط وفقاً معامل بيرسون بعد تطبيق القواعد الجديدة خلال (2009-2019) م.

المتغيرات		NPPT	SIZE	DE	LD	CBL*NPPT
LLP	r	0.866	-0.204	-0.017	-0.042	0.087
	p-value	0.000	0.022	0.433	0.343	0.311
NPPT	r	1	-0.158	0.019	-0.026	0.128
	p-value		0.161	0.427	0.399	0.106
SIZE	r		1	0.125	0.127	0.158-
	p-value			0.111	0.108	0.611
DE	r				-0.022	-0.220
	p-value				0.416	0.042
LD	r				1	0.054-
	p-value					0.310

ومن هذه المصفوفة يمكن استخلاص النتائج التالية:

(1) يتناسب متغير مخصصات القروض والسلفيات LLP طردياً مع نسبة الربح قبل خصم المخصصات NPPT، وبمستوى معنوية P – Value مرتفع حيث إنه أقل من 0.05، بما يشير إلى وجود نشاط إدارة الأرباح حتى بعد تطبيق القواعد محل الدراسة، مما لا يدعم فرض الدراسة الثاني المنادي بمساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨م على منع البنوك التجارية المصرية الخاصة من استخدام مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح.

(2) بخصوص علاقة متغير صافي ربح البنوك بعد أن طبقت البنوك القواعد الجديدة CBL* NPPT وجد الباحث أن معامل الارتباط ايجابي 087. لكن غير معنوي حيث كانت قيمة P- Value =0.311، ما يشير الى عدم قدرة القواعد محل الدراسة على منع سلوك إدارة الأرباح، لكن في ذات الوقت هذه القواعد خفضت من شراسة سلوك إدارة الأرباح والدليل هو

أن العلاقة بين صافي الربح والمخصصات لم تعد قوية كما أشار الباحث عند فحص العلاقة بين متغير مخصصات خسائر القروض LLP مع متغير صافي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب. NPPT

❖ اختبار مان ويتني: Mann – witny test

يستهدف هذا الاختبار إلى قياس مدي تأثير تطبيق القواعد الجديدة على قيمة مخصصات القروض بعد تطبيق القواعد الجديدة، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار المذكور:

جدول (9):

نتائج اختبار مان ويتني لقياس الفروق بين نسبتي المخصصات قبل وبعد تطبيق القواعد الدراسة

اختبار مان ويتني – نسبة المخصصات	قيمة z	p–value
المجموعات	9.584-	0.000

بتحليل قيمة إحصائية z وجد الباحث أن قيمتها تبلغ – 9.584 ومستوي الدلالة p–value أقل من 0.05 مما يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط المخصصات قبل تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري (محل الدراسة) خلال الفترة من 2000– 2008م مقارنة بالنسبة بعد تطبيق قواعد البنك المركزي المصري 2009–2019م , مما يعني أن القواعد الجديدة الصادرة من البنك المركزي المصري قد أجبرت مديري البنوك التجارية الخاصة خلال الفترة من 2009 –2019م علي تغيير سياسات تكوين المخصصات بخلاف ما كان متبعاً قبل تطبيق القواعد الجديدة أي خلال الفترة من 2000– 2008م مما قد ينعكس علي نسبة صافي الربح بشكل جوهري, ولتحديد مدي تأثير هذه القواعد علي سلوك ادارة الأرباح سينتقل الباحث لإجراء الانحدار المتعدد لتحديد مدي قدرة القواعد الجديدة علي منع او الحد من سلوك إدارة الأرباح , علي أن يتم تشغيل البيانات علي برنامج التحليل الاحصائي spss علي عينة الدراسة بالكامل قبل وبعد تطبيق القواعد الجديدة أي خلال الفترة من (2000–2019)م , وكانت معادلة النموذج المطبقة هي المعادلة رقم 2 سابق الاشارة إليها وهي :

$$LLPit = B_0 + B_1\ NPPT_{it} + B_2\mathbf{CBL}^*\ NPPT_{it} + B_3\ SIZE_{it} + \mathbf{B_4}\ \mathbf{LD} + \mathbf{B_5}\mathbf{DE} + \mathbf{E_i} \quad \text{.....(2)}$$

وبعد تشغيل البيانات باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد Stepwise Regressionحصل الباحث علي المخرجات التالية:

جدول (10):

نموذج الانحدار لمتغيرات النموذج بعد تطبيق قواعد البنك المركزي 2009-2019م

النموذج		معامل الانحدار	T	Sig.
1	(constant)	0.025	1.89	0.054
	NPPT	0.958	32.54	0.000
	CBL* NPPT	0.622-	9.871-	0.001
	SIZE	0.021-	3.441-	0.041
	DE	0.007-	0.147-	0.741
	LD	0.033-	0.897-	0.451

❖ تحليل معاملات الارتباط:

(1) عند تحليل وفحص معامل الانحدار لمتغير صافي الربح قبل المخصصات NPPT كانت قيمته قبل تطبيق القواعد الجديدة 1.138 بينما وجده الباحث بعد تطبيق التعليمات الجديدة موجباً 0.958وبدرجة عالية من المعنوية عند مستوي 0.05 و 0.01 لكن لاحظ الباحث أنه انخفض بالفرق بين القيميتين (1.138 و 0.958) وعلي الرغم من انخفاضه بقيمة 0.18 وبنسبة 15.8% تقريباً إلا أن المحصلة النهائية تشير وبقوة الي أن البنوك التجارية الخاصة ما زالت تستخدم مخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح حتي بعد تطبيق أسس وقواعد البنك المركزي الجديدة, وهذه النتيجة تتسق مع ما سبق وتوقعه الباحث.

(2) والملاحظة الهامة هي أن معامل الانحدار لمتغير صافي الربح بعد تطبيق التعليمات CBL*NPPT وجده الباحث سالباً بقيمة -0.622 ومعنوياً حيثP-Value أقل من 0.05، مما يعني أن نشاط إدارة الأرباح قد انخفض بعد تطبيق القواعد الجديدة، مما لا يدعم فرض الدراسة الثاني المنادي بعدم مساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض، لكن لم تمنع هذه القواعد ممارسة سلوك إدارة الأرباح جملة وتفصيلاً.

(3) بفحص معامل الانحدار لمتغير حجم البنك SIZE بعد تطبيق القواعد الجديدة محل الدراسة وجد الباحث أن قيمته بالسالب−0.021 أي يتناسب تناسباً عكسية مع المتغير التابع وهو مخصصات خسائر القروض. والتفسير العلمي لذلك مفاده أن القواعد الجديدة أثرت في البنوك كبيرة الحجم أكثر من البنوك صغيرة الحجم، وهي نتائج تؤكد أنه كلما زاد حجم البنك كلما انخفضت درجة ادارة الأرباح به بنسبة 0.021 وهي نتيجة منطقية لأن البنوك كبيرة الحجم تستقدم مراقب حسابات خارجي كبير الحجم أيضا ، والأخير لا يسمح في أغلب الأحيان بتجاهل قواعد البنك المركزي التي شارك كبار مراقبي الحسابات المصريين أنفسهم في صياغتها (راجع مقدمة قواعد ٢٠٠٨)، وبالتالي لن يسمح مراقب الحسابات كبير الحجم باضمحلال جودة التقارير المالية لعملائه ، كما أن هذا المراقب لديه سمعة متراكمةReputation ولا يسمح بالتفريط فيها على الاطلاق، يضاف الى ما سلف أن البنوك كبيرة الحجم لديها وسائل فعالة للرقابة الداخلية وتطبق مبادئ حوكمة الشركات التي تمنع أنشطة إدارة الأرباح من مهدها وذلك، وفقا لعدة دراسات كان أهمها دراسة(Teuta Llukani, 2013) السابق ذكرها.

(4) أن معامل الارتباط أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي إيداعات العملاء : حقوق الملكية DE يعطي قيمة عكسية (في نفس توقع الباحث) بقيمة −0.007 ولكنه غير معنوي حيث p-Value أكبر من 0.05.

(5) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي الديون: حقوق الملكية LD يعطي قيمة سالبة بقيمة −0.033 ولكنه غير معنوي حيث p−Value أكبر من 0.05 بما يعني أن مديري البنوك التجارية الخاصة يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات القروض والسلفيات حتى يتم تخفيض مخاطر الائتمان، مما يترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فيجتذب البنك بهذا الاجراء أموال المودعون، وبشكل عام يتفق ذلك الطرح مع دراسة Zoubi& Al−Khazali (2007) سابقة الذكر.

د) نتائج اختبار فروض الدراسة:

1) بالنسبة للفرض الأول: يرفض الباحث الفرض الأول (فرض العدم) المنادي بعدم استخدام البنوك التجارية المصرية الخاصة لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة. ويقبل الباحث الفرض البديل المنادي باستخدام البنوك التجارية المصرية الخاصة المخصصات القروض كأداة لإدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة.

2) بالنسبة للفرض الثاني: يرفض الباحث الفرض الثاني (فرض العدم) المنادي بعدم مساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض ويتم قبول الفرض البديل، في نفس الوقت يقبل الباحث الادعاء المنادي بعدم قدرة قواعد البنك المركزي على منع سلوك إدارة الأرباح.

عاشراً: نتائج وتوصيات البحث:

1) نتائج البحث:

- قبل تطبيق قواعد البنك المركزي تم التأكد بالدليل العملي على استخدام البنوك التجارية المصرية لمخصصات القروض في إدارة الأرباح. فعلى الرغم من قدرة القواعد محل الدراسة على الحد من (وليس منع سلوك إدارة الأرباح إلا أن الباحث لاحظ أن عامل التسجيل بالبورصة المصرية أدى الى تغيير مسار اتجاه إدارة الأرباح من الاتجاه العكسي إلى الطردي المعنوي، أي بكلمات أخرى جعل البنوك المسجلة أكثر ميولاً نحو إدارة الأرباح.
- بعد تطبيق القواعد الجديدة وجد الباحث أن البنوك كبيرة الحجم أقل شراسة في استخدام مخصصات القروض في ادارة الأرباح من البنوك صغيرة الحجم.
- أن تطبيق هذه القواعد متناسب طردياً مع المخصصات وإن لوحظ في ذات الوقت أن هذه القواعد قد أدت الى الحد من شراسة سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض حيث كان معامل الارتباط لنسبة صافي الربح قبل المخصصات والضرائب للبنوك بعد تطبيق قواعد القياس والاعتراف والإفصاح الجديدة متناسب طرديا مع نسبة المخصصات لكن بقيمة أقل من نفس المعامل قبل تطبيق التعليمات الجديدة، وبمستوى معنوية مرتفع، مما يشير الى أن هذه القواعد بالفعل أدت الى التخفيف من شراسة سلوك إدارة الأرباح وبخاصة بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم. إلا أن الملاحظة الأجدر بالذكر هي تحول البنوك المسجلة على انتهاج سلوك إدارة الأرباح وبشكل معنوي.

2)توصيات البحث:

- ضرورة أن تسعى البنوك لوضع معايير واضحة ومدروسة للتفرقة بين المدينين المعسرين بقصد، وغير المعسرين بقصد فهناك المدين المعسر من ذوي الأخلاق الحميدة، والمشهود له بالأمانة ولديه خبرة تجارية واسعة، وخطط لعملياته الاستثمارية بنضج ووعي، ولكن طرأت عليه ظروف نقلته من حالة إلى الإعسار، فعلى البنك مساندته في هذه الحالة.

وهناك المدين المماطل الذي همه الحصول على التمويل وليست لديه خطط أو مشروعات مدروسة.

- ضرورة أن تتبنى البنوك برنامجاً مصرفيا تثقيفياً، قائم على ندوات ومحاضرات ولقاءات، لرفع الوعي المصرفي بين الناس في معالجة التجاوزات الضارة بالعمل المصرفي، لاسيما المتعلق منها بالمماطلة في السداد وخطورتها.
- ضرورة أن تتبنى البنوك إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض البنوك، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها البنوك من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.
- ضرورة أن تنشئ البنوك وحدة مركزية تختص بتوفير المعلومات عن الأسواق والأسعار وعملاء البنوك وأرباب المال والأعمال، بحيث تكون بمثابة مرجعية أساسية لإدارات الاستثمار في البنوك في حالة رغبتها في التأكد من صحة دراسات الجدوى المقدمة من العملاء عند طلب التمويل على أن تساهم البنوك مجتمعة في دعمها بالمال والكوادر الفنية.
- التزام البنوك بالتوجيهات الصادرة من سلطة البنك المركزي إلى تحقيق السلامة المصرفية، مع الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالتمويل وشروطه والضمانات المصرفية.
- ضرورة التعامل مع الضمانات الجيدة لكونها ركيزة أساسية، في العمل المصرفي حيث يمكن الرجوع إليها عند تعثر السداد، لذلك يجب أن تتعامل البنوك بالضمانات الجيدة عند تقديم التمويل، وفي نفس الوقت ألا تجعل من تلك الضمانات عقبة في عدم استفادة صغار المتمولين.
- ضرورة إنشاء قسم متخصص لقضايا البنوك من خلال قضاه ومحاميين يتمتعون بخبرات مصرفية أسوة بالدول المتقدمة مثل فرنسا، انجلترا، وذلك من أجل متابعة تلك القضايا بشكل أكثر فاعلية.

قائمة المراجع

1) المراجع باللغة العربية:

1) أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن (2016). "مدى إسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية :دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية", مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) – الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد السابع, العدد23، ص.ص: 117–130.
2) سامي محمد غنيمي (2013). "إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسة ادارة الأرباح في منظمات الأعمال (دراسة اختبارية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثاني، يناير.
3) فريد محمد ابراهيم (2009)."أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2009.
1) غاري شيناسي (2005). "الحفاظ على الاستقرار المالي"، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، سبتمبر، ص. 6.

2)المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Anandarajan, A., Hasan, I., & McCarthy, C. (2007). Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signalling by Australian banks. **Accounting & Finance**, Vol.47, No.3, Pp:357-379.

2) Barth, M.,(2006). " Including Estimates of The Future In Today's Financial Statements", **Accounting Horizons,** Vol. 20, No.3.

3) Beatty, A., Chamberlain, S.L.,& Magliolo, (1995). Managing Financial Reports of Commercial Banks: The Influence of Taxes,Regulatory Capital, and Earnings, **Journal of Accounting Research**, Vol.33, No.2, Pp: 231-261.

4) Bushman, R, M.," (2016). Transparency, Accounting Discretion, and Bank Stability", **Economic Policy Review**, Vol. Aug, Pp: 129-149.

5) Bushman, R.(2014),"Thoughts on financial accounting and the banking industry", **Journal of Accounting and** Economics, Vol.58, No.(2-3), Pp: 384-395.

6) Collins G., Ntim, Rose D.,& Baker, (2016). Predicting Creditworthiness in Retail Banking with Limited Scoring Data, Knowledge-Based System123, **Science Direct** , Pp:89- 103.

7) Degeorge, F., Patel, J., & Zeckhauser, R. (1999). "Earnings management to exceed thresholds". **The Journal of Business**, Vol.72, No.1, pp: 1-33.

8) Flannery, M.; Kwan, S., & Nimalendran, M., (2013)." The 2007–2009 financial crisis and bank opaqueness", **Journal of Financial Intermediation** , Vol.22, No.2, 2013, Pp :55-84.

9) Fonseca, A. R., & Gonzalez, F. (2008). Cross-country determinants of bank income smoothing by managing loan-loss provisions. **Journal of Banking & Finance**, Vol.32, No.2, Pp:217-228.

10) Greenawalt, M.B. & J.F. Sinkey Jr.,(1988). Bank Loan-Loss Provisions and the Income- Smoothing Hypothesis: An Empirical Analysis, 1976-1984, **Journal of Financial Services Research**, Vol. 1, Pp: 301-318.

11) Kim, Y., Liu, C., & Rhee, S. G. (2003). The relation of earnings management to firm size. **Journal of Management Research**, Vol.4, Pp:81-88. .

12) Llukani, T., & Karapici, V. (2013). **Earnings Management: Obvious Phenomenon in Albanian Market**.

13) Manganaris, P., Beccalli, E., & Dimitropoulos, P.,(2017)."Bank transparency and the crisis", **The British Accounting Review**, Vol. 49, No. 2, March, Pp: 121-137.

14) vanOosterbosch, R. J. (2010). **Earnings Management in the Banking Industry: The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions** .

15) Wetmore, J L - Brick, JR (1994). Loan loss provisions of commercial banks and adequate disclosure: A note. **Journal of Economics and Business** Vol.46, Pp:299-305 .

16) Zoubi, T. A., & Al-Khazali, O. (2007). Empirical testing of the loss provisions of banks in the GCC region. **Managerial Finance**, Vol.33, No.7, Pp: 500-511.